NPT/CONF.2000/SR.16

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

5 December 2000
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم السبت، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد بعلي ..... (الجزائر)

المحتويات

استعراض سير المعاهدة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من مادتها الثامنة، مع مراعاة المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها (تابع)

(ج) تنفيذ أحكام المعاهدة المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية،.والضمانات والمناطق الخالية من الأسلحة النووية (تابع)

'٣' المادة الثامنة (تابع)

تقارير اللجان الرئيسية (تابع)

اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر

تقرير لجنة وثائق التفويض (تابع)

مشروع قرار لجنة الصياغة

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

00-44988 (A)
0044988

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

استعراض سير المعاهدة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من مادتها الثامنة، مع مراعاة المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (تابع)

(ج) تنفيذ أحكام المعاهدة المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية، والضمانات، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية (تابع)

'٣' المادة السابعة (تابع)

١ - **السيد وستدال** (كندا): قال، في معرض إشارته إلى المشاورات التي عقدها مع الأطراف الرئيسية بهدف التوصل إلى توافق للآراء حول نص ورقات الموضوعات الإقليمية، إنه تم إحراز تقدم كبير. وتشارك الأطراف الرئيسية بنشاط وبحسن نية في المفاوضات المتصلة بالجمل والكلمات القليلة الأخيرة في النصوص الرئيسية بهدف تحقيق الهدف الأكبر الذي تنشده الأطراف كلها. وإذا لم يبذل المشاركون الجهد الأخير اللازم لاستكمال العمل الحيوي فإنهم بذلك سيتخلون عن مسؤولياتهم.

٢ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): قال وهو يتحدث بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز إنه يناشد جميع الدول المهتمة اهتماما مباشرا أكثر من غيرها بالتوصل إلى اتفاق من أجل أن يحقق مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ نجاحا تاريخيا وهو هدف يعتز به المجتمع الدولي.

٣ - **السيد سوتار** (المملكة المتحدة): قال متحدثا بالنيابة عن المجموعة الغربية إن التقدم الهائل الذي تم إحرازه خلال المؤتمر أدى إلى تطوير لغة متفق عليها تتناول جميع جوانب المعاهدة وتعزز عملية الاستعراض. وإذا تم التوصل للاتفاق على هذا الأساس، فلن يثبت ذلك أن المؤتمر استجاب بإيجاب إلى تطلعات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها فحسب بل إنه سيكون قد أرسل أيضا رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي ومفادها أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزال لا يتسم بالحيوية ويمت بالصلة للواقع. ولهذا السبب، تود المجموعة الغربية أن تناشد الأطراف المهتمة اهتماما أوثق من غيرها بتكثيف مشاوراتها بهدف التوصل إلى توافق للآراء خلال الساعات القليلة القادمة. وسيتعذر على المجتمع الدولي تفهم الوضع إذا أخفق المؤتمر أمام هذه العقبة الأخيرة.

٤ - **السيد بنغري دو أمارال** (البرتغال): قال متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إن المجتمع الدولي يجب ألا يفوت هذه الفرصة التاريخية. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي سيدعم أية جهود مبذولة ترمي إلى إجراء مفاوضات سلسة بين الأطراف الرئيسية المعنية. ويجب اتخاذ الخطوة الأخيرة من أجل اختتام المؤتمر بنجاح.

٥ - **السيد دي ايكاسا** (المكسيك): قال، متحدثا بالنيابة عن تحالف برنامج العمل الجديد، إن اللغة المتفق عليها التي سعى المؤتمر إلى وضعها خلال الأسابيع الأربعة السابقة جمعت كلا من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية حول قضايا أساسية كثيرة. ويمكن الاستفادة من هذه الاتفاقات في المستقبل القريب. وللأسف، ستكون جميع هذه الجهود غير ذات جدوى إذا أخفق المؤتمر في حل القضية الوحيدة المعلقة. وهذا أمر غير مقبول. وعليه، فإنه يناشد الدولتين المعنيتين أن تتحليا بمرونة أكبر وأن تضعا في الاعتبار الأولويات الحقيقية للمؤتمر.

٦ - **السيد نوبورو** (اليابان): قرأ رسالة من وزير خارجية بلده يؤكد فيها الأهمية الحاسمة للمناقشة التي يجريها المؤتمر حول موضوع السلام والأمن الدوليين، فضلا عن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ويعرب

عن الأمل في أن المفاوضات بين الأطراف المعنية ستكون مجدية في أقرب وقت ممكن.

٧ - **السيد شوميكي** (بولندا): أيد، بالنيابة عن البلدان المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، بيان الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن الأمل في أن الأطراف المعنية ستتوصل إلى حل وسط مرض لجميع الدول الأطراف في المعاهدة.

٨ - **السيد ساندیرز** (هولندا): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما الجهود الجارية المبذولة للتوصل إلى اتفاق حول الفقرة المتبقية وناشد الأطراف المعنية مباشرة بسد الفجوة المتبقية.

٩ - **السيد كابرالوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده قلق أيضا قلقا عميقا بسبب الحالة التي نشأت في المؤتمر وهو يرحب بالنداءات الموجهة إلى الأطراف المعنية أكثر من غيرها بمناقشة المسألة المتبقية غير المحلولة من أجل التوصل إلى اتفاق ومن ثم ضمان نجاح المؤتمر.

١٠ - **الرئيس:** قال إنه سيعلق الجلسة لمدة ساعة واحدة من أجل إتاحة الفرصة لممثل كندا أن يعقد مشاورات مع الأطراف المعنية.

تم تعليق الجلسة الساعة ١٢/٠٥ و تم استئنافها الساعة ١٥/٠٥.

١١ - **السيد وستدال** (كندا): أفاد عن نتيجة المشاورات وأعلن أنه تم الاتفاق على الفقرة الرئيسية الواردة في ورقة الموضوعات الإقليمية. وإذا أيد المؤتمر الفقرة فسيكون قد تم التغلب على العقبة الأخيرة لاختتام المؤتمر.

١٢ - **الرئيس:** أعرب عن شكره لممثل كندا نيابة عن جميع الدول الأطراف للعمل الذي أنجزه في هذه الظروف الصعبة للغاية.

تقرير اللجان الرئيسية (تابع)

تقرير اللجنة الرئيسية الأولى

١٣ - **الرئيس:** قال إنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن الفقرة ١٢ من الفرع ألف من تقرير اللجنة الرئيسية الأولى. وفيما يلي الصيغة الجديدة: ''يكرر المؤتمر تأكيد النداء الموجه إلى تلك الدول التي تشغل المرافق النووية غير الخاضعة للضمانات والتي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تغير بشكل واضح وملح أية سياسات تتبعها لتطوير الأسلحة النووية أو نشرها وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض السلام والأمن الدوليين والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية''.

١٤ - ويرى أن المؤتمر يود اعتماد الفقرة.

١٥ - وقد تقرر ذلك.

تقرير اللجنة الرئيسية الثانية

١٦ - **الرئيس:** قال إن الفقرة ٥٩ السابقة قد تم حذفها والاستعاضة عنها بما يلي: ''إذ يضع المؤتمر في الاعتبار جميع المبادرات التي اتخذها الدول الأطراف، يعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل تعزيز إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وبهذه الروح يرحب بالجهود والمقترحات التي قدمتها من مختلف مناطق العالم الدول الأطراف منذ عام ١٩٩٥''.

١٧ - ويرى أن المؤتمر يود اعتماد الفقرة الجديدة.

١٨ - وقد تقرر ذلك.

١٩ - **السيد سوغانوما** (اليابان): أبلغ عن نتائج المشاورات غير الرسمية المعقودة حول الأجزاء المكتوبة بالخط الداكن في الصيغة المنقحة الحالية للوثيقة

NBT/CONF.2000/MC.II/CRP.13، المؤرخة ١٧ أيار/مايو وقال إن الفقرة ٢٤ ينبغي أن تحذف. وفي الفقرة ٣١، ينبغي الاستعاضة عن العبارة ''بما فيها على وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية'' بالعبارة ''مع ملاحظة مسؤولياتها المشتركة وإن كانت مختلفة''. وقد تم تعديل الفقرة ٣٥ وفيما يلي نصها: ''إذ تشير الدول الأطراف إلى التزامات جميع الدول الأطراف بموجب المادة الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، تناشد جميع الدول الأطراف ألا تتعاون وألا تساعد الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الميدان النووي وما يتصل بالميدان النووي بطريقة من شأنها أن تساعدها على تصنيع الأجهزة التفجيرية النووية''.

٢٠ - ينبغي حذف الفقرات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٦٢ و ٧٢ والجزء المكتوب بالخط الداكن في الفقرة ٧٣.

٢١ - **السيد عوض** (مصر): قال إن صيغة الفقرة ٥٦ تصبح كما يلي: ''يرحب المؤتمر بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليها في الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والثلاثين ومفاده أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعزز السلم والأمن الدوليين إلى حد كبير. ويحث المؤتمر جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بشكل جدي واضعة في الاعتبار الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وكوسيلة لتعزيز هذا الهدف، ويدعو البلدان المعنية إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى الموافقة على إخضاع جميع أنشطتها النووية لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى حين إنشاء المنطقة''.

٢٢ - **الرئيس:** قال إنه سيعلق الجلسة من أجل إتاحة الفرصة للجنة الصياغة النظر في التعديلات الصغيرة.

تم تعليق الجلسة الساعة ١٥/٢٥ دقيقة وتم استئنافها الساعة ١٦/٤٥.

اعتماد الترتيبات اللازمة للوفاء بتكاليف المؤتمر (NPT/CONF.2000/26)

٢٣ - **الرئيس:** وجه النظر إلى الوثيقة NPT/CONF.2000/26 التي تتضمن جدول قسمة النفقات بالاستناد إلى المشاركة الفعلية للدول الأطراف في المؤتمر. ويجب أن ينظر إلى الوثيقة بالاقتران مع المادة ١٢ من القواعد الإجرائية والتذييل على هذه القواعد التي اعتمدها المؤتمر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢٤ - وهو يرى أن المؤتمر يود اعتماد الوثيقة NPT/CONF.2000/26.

٢٥ - وقد تقرر ذلك.

تقرير لجنة وثائق التفويض (تابع) (NPT/CONF.2000/CC/1)

٢٦ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): عرض بوصفه رئيسا للجنة وثائق التفويض التقرير النهائي للجنة وثائق التفويض (NPT/CONF.2000/CC/1). وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات للنظر في وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر. وعلى أساس المعلومات الواردة من الأمين العام للمؤتمر، قررت اللجنة في جلستها الثالثة والأخيرة المعقودة في ١٦ أيار/مايو قبول وثائق تفويض الـ ١٥٥ دولة طرف التي تشارك في المؤتمر على أساس أنه من المفهوم أن هذه الوفود التي لم تقدم وثائق تفويضها بالشكل الذي تنص عليه المادة ٢ من القواعد الإجرائية ستفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. واعتمدت اللجنة إذن تقريرها المقدم إلى المؤتمر.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه يرى أن المؤتمر يود أن يحيط علما بتقرير لجنة وثائق التفويض.

٢٨ - وقد تقرر ذلك.

مشروع تقرير لجنة الصياغة (NPT/CONF.2000/DC/CRP.2).

٢٩ - **السيد إيردوس** (هنغاريا): عرض بوصفه رئيسا للجنة الصياغة مشروع تقرير لجنة الصياغة. وعقدت اللجنة خمس جلسات نظرت فيها في تقارير اللجان الرئيسية فضلا عن مختلف المقترحات التي قدمتها الوفود بهدف تحقيق توافق للآراء بشأن الوثيقة الختامية. ونظرت اللجنة أيضا في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر ووافقت على رفع توصية إلى المؤتمر لاعتمادها.

٣٠ - **الرئيس:** قال إنه يرى أن المؤتمر يود أن يحيط علما بتقرير لجنة الصياغة.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (NPT/CONF.2000/DC/WP.1 و NPT/CONF.2000/CRP.1/Rev.1)

٣٢ - **الرئيس:** قال إنه لم يتسن بسبب ضيق الوقت إعادة إصدار الوثائق مع التغييرات التي وافقت عليها لجنة الصياغة. ومع ذلك فإنه سيعتبر أن المؤتمر يود اعتماد الوثيقة الختامية الواردة في الوثيقتين (NPT/CONF.2000/DC/WP.1 و NPT/CONF.2000/CRP.1/Rev.1) بصيغتهما المنقحة شفويا، بتوافق الآراء.

٣٣ - وقد تقرر ذلك.

٣٤ - **السيد حسن** (العراق): رحب بما أبداه المؤتمر من روح التضامن والشجاعة التي تمثلت في إحباط محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تخريب المؤتمر. وحيث إن بلده طرف من أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتقيد تقيدا تاما بنطاق نظام الضمانات بكامله فليس ثمة سبب يستدعي إدراج إشارة إلى العراق في الوثيقة الختامية. وللأسف أفلحت الولايات المتحدة في فرض هذه الإشارة، التي ليس لصيغتها علاقة بالمعاهدة أو بولاية المؤتمر، أو بنظام الضمانات. وفي حين أن وفده لم يعارض اعتماد الوثيقة بتوافق الآراء، فإنه يود مع ذلك الإعراب عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة المتضمنة لتلك الإشارة.

٣٥ - **السيد أولبريتش** (ألمانيا): رحب باعتماد الوثيقة الختامية بدون تصويت. وفي معرض إشارته إلى فرع الوثيقة NPT/INF.2000/DC/CRP.1/Rev.1 المعنون ''المادة الرابعة والفقرتان ٦ و ٧ من الديباجة''، قال إنه نظرا للأهمية البالغة التي تعلقها ألمانيا على نجاح سياسة عدم الانتشار، فإنها ستوافق على أدراج الفقرة ٨. بيد أن وفده يرى أن استخدام الطاقة النووية استخداما سلميا لا يسهم في التنمية المستدامة.

٣٦ - **السيدة شنيباور** (النمسا): قالت إن وفدها لا يمكنه قبول صياغة الفقرة قيد النظر فصياغتها تطابق الصياغة الواردة في تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة لعام ١٩٩٥. وفي الوقت ذاته، أعربت عن رغبتها في تكرار تأكيد البيان الذي أدلى به وفدها أمام اللجنة الرئيسية الثالثة ومؤداه أن التطبيقات غير المستخدمة في توليد الكهرباء من بين تطبيقات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي التطبيقات الوحيدة التي من شأنها الإسهام في التنمية المستدامة. بيد أنها أعربت عن رغبة النمسا في مواصلة الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة في تلك المجالات التي يمكنها الإسهام فيها، لا سيما الجوانب الإنسانية من التنمية والرخاء في العالم.

٣٧ - **السيد توفتلوند** (الدانمرك): قال إن وفده يشارك مشاركة تامة في الآراء التي أعربت عنها ممثلة النمسا فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية المستدامة والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٣٨ - **السيد مونغرا** (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، حيث قال إن الجماعة ما زالت ملتزمة التزاما صارما بإزالة جميع الأسلحة النووية. وهي ترى أنه ليس ثمة مبرر للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل، التي ينبغي تفكيكها في أقصر وقت ممكن. وفيما يتعلق بقضية النقل البحري للمواد الإشعاعية، قال إن الجماعة قد طرحت مقترحات تدعو إلى أمور منها الإخطار والمشورة مسبقا، وتقييم الأثر البيئي، وإقامة نظام فعال لتحديد المسؤولية فيما يختص بالضرر العرضي أو المتعمد، ورغم ذلك فإن لديها قلقا عميقا لأنه لم يتم بعد وضع نظام شامل لتحديد المسؤولية أو لتقديم التعويض. وريثما يتم التوصل إلى وقف اختياري لنقل المواد الإشعاعية، فإن الجماعة ستواصل الضغط من أجل أن يتم الإخطار مسبقا عن مثل هذا النقل والتشاور بشأنه ومن أجل وضع نظام شامل لتحديد المسؤولية يتضمن طلب الجماعة العادل تقديم التعويض في حالة حدوث ضرر. وفي هذا الصدد، تشيد الجماعة الكاريبية بالقواعد التنظيمية ذات الصلة الواردة في معاهدتي بانكوك وبليندابا.

٣٩ - وأضاف قائلا إنه رغم أن دول الجماعة قد شاركت في اعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء، فإنها لا تزال تعارض الإمعان في استخدام البحر الكاريبي في النقل العابر للمواد النووية البالغة السمية، التي تشكل تهديدا للنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية والشاطئية في منطقة البحر الكاريبي، ومن ثم تشكل تهديدا لذات وجود المجتمعات المحلية التي تعيش في تلك المنطقة. وذكر أن التأييد الذي حصل عليه موقف الجماعة يبرهن على الأهمية التي تعلقها الأغلبية العظمى من البلدان داخل المجتمع الدولي على تلك القضية.

٤٠ - **السيد نوبورو** (اليابان): قال إن حكومته ستضاعف ما تبذله من جهود تشجيعا لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي استنادا إلى الوثيقة القيّمة جدا التي اعتمدها المؤتمر.وفي هذا الصدد يفهم وفده أن العمل القادم سيجري استنادا إلى إعادة تأكيد مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥، فضلا عن الوثيقة المعتمدة خلال مؤتمر الاستعراض الحالي.

٤١ - **السيد ألبورزي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده لديه تحفظ فيما يتعلق بالفقرة المتصلة بعملية السلام الواردة في الفرع الذي يتناول الشرق الأوسط وفيما يتعلق بأي إشارة أخرى يمكن تفسيرها على أنها اعتراف بإسرائيل.

٤٢ - **السيد براضان** (بوتان): قال رغم أن وفده لا يشعر بالارتياح فيما يتعلق بالفقرتين ٩ و ١١ من الفرع الذي يتناول المادتين الأولى والثانية، فإنه مضى قدما نحو قبول صياغة هاتين الفقرتين تجنبا لعدم تحقيق توافق الآراء.

٤٣ - **السيد وهبه** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن خيبة أمل وفده لأنه، رغم إنشاء الهيئة الفرعية ٢ بشأن القضايا الإقليمية، بما في ذلك تطبيق قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، لم يستطع المؤتمر وضع صياغة تدعو بوضوح إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع كل ما لديها من منشآت نووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وقال إن ذلك هو أكثر ما يؤسف له نظرا لأنه يعني أن المؤتمر قد أخفق في الوفاء بالشروط الأساسية اللازمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٤ - وأضاف قائلا إنه علاوة على ذلك، لا يمكن استعادة مصداقية المعاهدة ما لم تقم تلك الدول التي تمعن في تطبيق معيار مزدوج بإصلاح وسائلها. وفي واقع الأمر، فإنه لا يفهم كيف يمكن أن تُحَث دول ليست أطرافا في المعاهدة، مثل الهند وباكستان، على الانضمام إليها، بينما هناك عزوف واضح عن مطالبة إسرائيل بضرورة الانضمام أيضا إلى المعاهدة وإخضاع ما لديها من منشآت نووية لنظام الضمانات.

٤٥ - واستطرد قائلا إنه طالما ظلت إسرائيل خارج المعاهدة ورفضت الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، رغم النداءات المتكررة من الجمعية العامة، فإن الحالة ستظل مصدر قلق لدى كثير من البلدان العربية. وإذا ما استمرت تلك الحالة فإنها ستهدد السلم والأمن، ليس فقط في المنطقة ولكن أيضا في باقي أرجاء العالم. فبدلا من الفقرة ٩ الواردة تحت الفرع المتعلق بالشرق الأوسط، لا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، كان ينبغي للمؤتمر أن يقيم آلية محددة لمعالجة موضوع إسرائيل. لذا فإن وفده يود أن يسجل تحفظه فيما يختص بتلك الفقرة. ولقد وفرت المؤتمرات السابقة وكذلك المؤتمر الحالي فرصا واسعة أمام إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة. ولم تستفد من أي منها.

٤٦ - وأعرب عن رغبته في أن يؤكد من جديد التزام بلده بالاستقرار والسلام في شتى أرجاء المنطقة. وقال إن الجمهورية العربية السورية، التي تقيدت بأحكام المعاهدة على مدار فترة الثلاثين عاما الماضية، ترى أن مجرد الإشارة في الفقرة ٣ من الوثيقة بشأن الشرق الأوسط إلى أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر غير متكافئ مع أهداف المؤتمر. وهذا أمر يدعو للأسف. إذ أن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى إسرائيل ويشجعها على مواصلة احتلالها للأراضي العربية. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تشعر بوجود ضغوط تلزمها بإحلال السلام في المنطقة. ومع ذلك، ونظرا لما تبذله جميع الوفود من جهود للخروج بنتائج إيجابية، فإن وفده سيساير ما تحقق من توافق آراء.

٤٧ - **السيد دي إيكاسا** (المكسيك): تكلم باسم تحالف برنامج العمل الجديد، وقال إن قراري التحالف لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، اللذين شارك في تقديمهما ٣٥ بلدا و ٦٠ بلدا على التوالي، فضلا عن تأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قد بين بوضوح رغبة المجتمع الدولي في التزام جديد ولا لبس فيه من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة، على أن يصاحبه التزام بالإسراع بعملية المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تلتزم بها جميع الدول بمقتضى المادة الثالثة. وأضاف أن نتائج المؤتمر قد عبرت بشكل صريح عما كان يُعبر عنه دوما بشكل ضمني، ومن ثم عززت المعاهدة وبعثت فيها النشاط بوصفها الركن الركين لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتقر بلدان التحالف بالخطوة السياسية الهامة التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وأصبح لديها الآن ثقة أكبر في إمكانية نزع السلاح النووي. وفي حين أن المؤتمر لم يحقق كل ما كان مرجوا منه، فإن ما أسفر عنه من نتائج يمثل مرحلة هامة في المسعى نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وستواصل بلدان التحالف، من جانبها، ما تبذله من جهود لترجمة الالتزامات الجدية المقدمة خلال المؤتمر إلى حقيقة واقعة.

٤٨ - **السيد شياودي هو** (الصين): قال إن وفده، في حين أنه لم يعارض اعتماد الوثيقة الختامية، فإنه يرى أن الوثيقة قد شابها عدد من جوانب القصور. فقد فشلت في الدعوة إلى إزالة العواقب الأساسية الماثلة أمام نزع السلاح النووي، مثل الخطط التي يعدها أحد البلدان لإقامة نظام للدفاع الوطني ضد القذائف، وهي خطوة من شأنها زعزعة الاستقرار الاستراتيجي العالمي وذلك بتقويض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وإشعال سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، لم يوضع تأكيد كاف على بعض المبادئ والتدابير الضرورية في ميدان نزع السلاح النووي، مثل مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لديها أكبر مخزون من تلك الأسلحة بأن تأخذ زمام المبادرة في نزع السلاح النووي بخفض ترساناتها النووية ومنظومات الإيصال والتعهد بلا شروط مسبقة بعدم

استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٤٩ - وحيث إن وفده يرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تفضي إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، فإنه أيد المفاوضات بشأن هذه المعاهدة وأيد إبرامها. وفي ضوء إمكانية أن يحدث فعلا سباق تسلح نووي في الفضاء الخارجي نتيجة لنظام الدفاع ضد القذائف المخطط تنفيذه، فإن الصين ترى أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أمر أكثر إلحاحا من التفاوض بشأن إبرام المعاهدة المذكورة. وبناء عليه، ينبغي أن يتناول مؤتمر نزع السلاح بطريقة متوازنة وشاملة ثلاث قضايا على أقل تقدير، وهي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويؤيد وفده إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر وفقا لبرنامج عمل متفق عليه داخل مؤتمر نزع السلاح. بيد أنه، في ضوء الكثير من جوانب الشك في هذا الخصوص، فإن وضع إطار زمني مصطنع لن يكون أمرا غير واقعي فحسب بل غير عملي أيضا.

٥٠ - ويرى وفده أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية، إذا أرادت الحد من خطر اندلاع حرب نووية، أن تضمن، بلا شروط، ألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وأن تقدم ضمانات أمنية سلبية وغير مشروطة إلى جميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا ضمان سحب جميع الأسلحة النووية التي يجري نشرها خارج حدود الدول الحائزة للأسلحة النووية وإزالة المظلة النووية. وفي غياب هذه الضمانات، لن يمكن تطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة. وإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ التدابير ذات الصلة بيئة من الاستقرار الاستراتيجي.

٥١ - وترى حكومته أن لجميع البلدان الحق في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعند تصدير المواد النووية إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن تلتزم جميع الدول الأطراف في المعاهدة التزاما صارما بأحكام المعاهدة، لا سيما المادة الثالثة، بغرض كفالة خضوع الأصناف المصدرة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقصر استخدامها على الأغراض السلمية. وستفي الصين بأمانة، من جانبها، بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وستواصل العمل نحو تحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية التي يرمي إليها نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٢ - **السيد غري** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ترحيبه لقيام أكثر من ١٥٠ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار بإعادة التأكيد بوضوح لأهمية الدور الحيوي للمعاهدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ووافقت على أن تعمل سويا من أجل تحقيق عالميتها. وقال إن المؤتمر قد أعرب عن القلق العميق بشأن حالات عدم الامتثال، وأكد مجددا أن الالتزام الدقيق بالمعاهدة يظل جوهريا في تحقيق أهدافها.

٥٣ - وقال إن المؤتمر وافق على أن أية إضافة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أمر غير مقبول، ولن يؤدي سوى إلى زيادة زعزعة الاستقرار، وزيادة الشواغل الأمنية لدى الدول، مما يجعل العالم مكانا أكثر خطورة وغير مأمون. يضاف إلى ذلك، أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اتفقت على أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود بغية خفض الترسانات النووية، وللعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

٥٤ - وأضاف أنه جرى التوصل إلى اتفاق تام في كثير من المجالات الأخرى. وقد جرى بذلك التسليم بالأهمية القصوى للأمان النووي في تحقيق الكثير من المنافع السلمية للتكنولوجيا النووية وجرى الإعراب عن التأييد القوي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك برنامجها للتعاون التقني. وأردف أن الحاجة لوجود ضمانات دولية قوية وفعالة قد أبرزت، وأنه جرى الاتفاق على العمل من أجل زيادة تعزيز عملية استعراض المعاهدة. وفي الختام، أعرب عن رغبته في التشديد على أهمية التعاون والحلول التوفيقية وتوافق الآراء بين الدول الأطراف في التنفيذ المتواصل للمعاهدة، ودعا المجتمع الدولي إلى أن يعيد تكريس نفسه للأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار، واستخدام التقنيات النووية لبناء الازدهار في عالم أصبح أكثر أمانا مع كل خطوة تتحقق تجاه إزالة الأسلحة النووية بموجب المعاهدة.

٥٥ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): تحدث باسم بلدان حركة عدم الانحياز، فقال إن مداولات المؤتمر الاستعراضي أوضحت أن الدول الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار وصلت إلى مرحلة دقيقة في جهودها المتضافرة من أجل زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار. وقال، في ذلك الصدد، إن بلدان حركة عدم الانحياز يحدوها أمل صادق في أن تعالج جميع المسائل الفنية المتضمنة في ورقة العمل التي قدمتها الحركة، كنتيجة للقرارات التي اتخذها المؤتمر، كي يضع المجتمع الدولي بأكمله أسسا أكثر صلابة لعدم الانتشار، يكون من شأنها خدمة مصالح جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وقال إنه ما من شك في أن أبرز إنجازات المؤتمر الاستعراضي هو اتخاذ خطوات عملية بقصد التوصل إلى التنفيذ المنتظم والتدريجي للمادة السادسة من اتفاقية عدم الانتشار، وكذلك الفقرتين ٣ و ٤ (ج) من المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح لعام ١٩٩٥.

٥٦ - وأضاف أن بلدان حركة عدم الانحياز لاحظت، في سياق تعزيز عملية الاستعراض، أن مبادئ ونُهج جديدة قد عرضت في سياق المسألة النووية والمسائل المتصلة بها. وأنه، مع ذلك، كانت الحركة مدركة في الوقت نفسه للاشتراطات المختلفة التي كثيرا ما ترتبط بالإجراءات المتعلقة بمسائل نزع السلاح. وأن التحدي تمثل في كيفية زيادة تعزيز توافق الآراء القائم بالفعل، بغية تحقيق الأهداف الواردة في المعاهدة. وأضاف أنه برغم أن المؤتمر ربما لم يرتق إلى مستوى كافة التطلعات، إلا أن بلدان حركة عدم الانحياز كانت متفائلة بشأن مستقبل بقاء المعاهدة. وكان لديها أمل في أن يمنح المؤتمر زخما جديدا للجهود الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، تتوفر فيه ضمانات الأمن والمساواة لجميع الدول.

٥٧ - **السيد ألبورزي** (جمهورية إيران الإسلامية): رحب بالوثيقة النهائية التي اعتمدها المؤتمر، والتي شكلت الأساس والإطار للعمل المستقبلي المتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. وقال إن الوثيقة أكدت مجددا في الواقع، في جملة أمور، أنه يجب عدم الاعتراف بأية دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية؛ وأنه يجب أن يكون انضمام الدول غير الأطراف إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية؛ وأنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن مساعدة الدول غير الأطراف في المعاهدة على اقتناء الأسلحة النووية. وأضاف أنه جرى التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز الضمانات، بينما دُعيت إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى إخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأردف أن الوكالة هي في واقع الأمر الهيئة الوحيدة المختصة التي تعتبر مسؤولة عن التحقق من امتثال جميع الدول الأطراف لاتفاقات الضمان الخاص بها، وكفالة ذلك الامتثال. وأن الوكالة هي

أيضا الهيئة التي يجب أن توجه إليها كافة الشواغل المتعلقة بعدم الامتثال لتلك الاتفاقات الخاصة بالضمانات.

٥٨- وقال إن الوثيقة أكدت، بالإضافة إلى ذلك، وجوب تعزيز التعاون النووي السلس للأغراض السلمية. وأنه لا يجب أن تحول أية ادعاءات متعلقة بالانتشار دون ممارسة دولة طرف في المعاهدة لحقها الأصيل في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وأنه تقرر أيضا أن هناك حاجة لإطار عمل شفاف ومفتوح لوضع الضوابط على تصدير المواد النووية. وأضاف، في ذلك الصدد، أن وفد بلده يتوقع أن تتخذ الرئاستان الإيطالية والفرنسية لمجموعة موردِّي المواد النووية خطوات عملية لتحقيق رغبة المؤتمر، الذي أكد كذلك على وجوب استمرار المحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بوصفها حجر الأساس للاستقرار الاستراتيجي العالمي. وقال في ختام كلمته، إن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت بزيادة خفض ترساناتها النووية عبر تدابير ثنائية وجماعية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك إبرام المعاهدة الثالثة لخفض الأسلحة الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن يوفر الإطار المتفق عليه لتعزيز علمية الاستعراض آلية لتسهيل تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي.

٥٩ **السيد ريغويغ** (الجزائر): قال إن الجزائر ليست ملتزمة بتعزيز معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل وباستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأعرب عن أمله في أن تساعد الوثيقة الختامية التاريخية التي اعتمدت بتوافق الآراء في تحقيق عالمية المعاهدة، ومن ثم تعزيز نظام عدم الانتشار. وقال إن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الهدف النبيل لنزع السلاح والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بروح المرونة والمسؤولية والتعاون التي سادت خلال المؤتمر.

٦٠ - **السيد البوكرك** (البرتغال): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا، فرحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر. وقال إن المرونة التي أبدتها جميع الدول الأطراف، أكدت الالتزام المشترك بالمعاهدة بوصفها حجر الأساس لنظام عدم الانتشار العالمي، والأساس لمتابعة عملية نزع السلاح النووي، استنادا إلى مقررات وقرارات المؤتمر الاستعراضي لعام١٩٩٥.

٦١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة تجديد دعوة المؤتمر الملحة لتلك الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تقوم بذلك بدون تأخير. وأن الاتحاد باق على التزامه بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، وعلى التزامه بتنفيذه. وأضاف أن الاتحاد يرحب من ثم بالتقدم تجاه تحقيق ذلك الهدف، وباتفاق المؤتمر على نتائج متوازنة فيما يتعلق بمختلف عناصر تلك المسألة.

٦٢ - وأضاف أن المؤتمر قد استعرض الحالة فيما يتعلق بالامتثال، وهي مسألة يعلق الاتحاد الأوروبي أيضا عليها أهمية خاصة. وأن المؤتمر اتفق، علاوة على ذلك، على خطوات عملية من شأنها أن تؤدي إلى التنفيذ التدريجي للمادة الرابعة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بالمبادئ والأهداف. وقال إن الاتحاد الأوروبي وجد التشجيع في الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بشأن تلك التدابير، وأنه يأمل في المحافظة على الزخم الذي أوجده المؤتمر.

٦٣ - **السيد أبو الغيط** (مصر): أعرب عن أمله في أن يساعد النجاح الذي حققه المؤتمر في تعزيز نظام عدم

الانتشار ككل،وأن يعجل بنزع السلاح النووي وبتحقيق عالمية المعاهدة. وقال إن الدول الأطراف الـ ١٨٧ في معاهدة عدم الانتشار أكدت مجددا، عن طريق وصولها إلى توافق للآراء بشأن كافة المسائل المعروضة عليها، أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وأهمية أن يخضع ذلك البلد كافة منشآته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن تلك خطوة هامة وأساسية لتحقيق عالمية المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط. وقد أكدت الدول الأعضاء في المعاهدة مجددا استمرار صلاحية القرار المتعلق بالشرق الأوسط، وأنها شددت على الحاجة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ القرار وتحقيق أهدافه. وأنها، بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الحاجة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٤ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن نتائج المؤتمر الاستعراضي لم تتطابق مع ما كان يتوقعه وفد بلده بأن يحدث التزام أقوى بنزع السلاح النووي، لا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، انعكس في فشل تلك الدول في مجرد التسليم بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الشيء الذي كان له أثر مباشر على أنشطة وسياسات والتزامات الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح النووي، لا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة. وبدلا من أن يصدر المؤتمر بيانا قويا عن رأي المحكمة الاستشاري، فإنه اكتفى بمجرد الإشارة إلى ذلك الرأي في وثيقة ''التطلع إلى المستقبل''، وعلى تدوينها في ''وثيقة الاستعراض''. وأضاف أن مما يؤسف له أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تر في الإزالة الكاملة لترساناتها النووية مسألة ملحة. وأن بعضها استمر في معارضة اقتراح بدء المفاوضات بشأن وضع اتفاقية أو اتفاقية إطارية متعلقة بالأسلحة النووية.

٦٥ - وأضاف أن القرار الخاص بالشرق الأوسط، يعتبر جزءا لا يتجزأ من مجموعة المقررات والقرارات، التي اتخذت في مؤتمر استعراض وتمديد اتفاقية عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وأن المنطقة لا تزال، برغم ذلك، بعيدة عن كونها منطقة خالية من الأسلحة النووية حسبما يدعو إليه القرار. وأعرب، فيما يتعلق بذلك، عن قلق وفد بلده لكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، و لم تخضع منشآتها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأن الوفد قلق أيضا بشأن المفهوم الجديد للاستقرار ''الاستراتيجي''، الذي لا يتماشي، بالتأكيد، مع نزع السلاح النووي، نظرا لما يبدو من أنه يعني ضمنا الاحتفاظ بالأسلحة النووية.

٦٦ - وقال، في إشارة إلى مجموعة موردي المواد النووية، إن تلك المجموعة المكونة من أكثر من ٣٠ بلدا، لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تملي شروطها على أكثر من ١٥٠ دولة طرفا في اتفاقية عدم الانتشار. وأن الأنشطة التي تمارسها المجموعة غير ديمقراطية وتتعارض مع المعايير الدولية المعمول بها. وإن أنشطة المجموعة لا تفرق بشكل كاف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار والتي لديها ترتيبات للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبين الدول غير الأطراف في المعاهدة. وأضاف أنه يأمل لذلك، في أن تجري أية عملية أخرى لتعزيز نظام الضمانات الدولية لعدم الانتشار النووي، لا سيما في سياق مسألة المواد ذات الاستخدام المزدوج، بمزيد من الشفافية. وأردف قائلا إن عدم وجود تأييد واسع لاقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر رئيسي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، شئ يوسف له أيضا نظرا لأن مسألة نزع السلاح النووي ذات أهمية قصوى لبقاء البشرية.

٦٧ - **السيد توكنوط** (المملكة المتحدة): تحدث باسم مجموعة الدول الغربية، فقال إن الدول الأطراف في معاهدة

عدم الانتشار، أعربت عن رغبتها الجماعية في التوصل إلى نتائج تؤكد صلاحية المعاهدة بعد مرور ٣٠ سنة على بدء نفاذها. وأن التقرير النهائي للمؤتمر يتضمن استعراضا متوازنا، ويضع جدول أعمال واقعي وقابل للتنفيذ، من أجل تقدم هذا العمل الذي التزم به المجتمع الدولي بأسره، والمتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٨ - **السيد كفوك** (الاتحاد الروسي): قال إنه لا شك أن المؤتمر أوضح مرة أخرى ضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار، والاستقرار الاستراتيجي، وأن حجر الزاوية بالنسبة لهما هو معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ وجميع التنقيحات التي أدخلت عليها. فبدون تلك المعاهدة يستحيل إحراز أي تقدم صوب نزع السلاح النووي. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى أن الاستقرار الاستراتيجي أريد به بصورة رئيسية تعزيز التخفيضات الجوهرية في الأسلحة النووية والتقليدية في المستقبل. ومع أن الوثيقة الختامية للمؤتمر ليست مثالية، فهي نتاج التفكير السليم وحسن النوايا. وسيواصل الاتحاد الروسي انتهاج سياسة متسقة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار ومحاولة جعلها معاهدة عالمية.

٦٩ - **السيد برونيه** (فرنسا): قال إن نتائج المؤتمر تظهر الالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف قائلا إن وفد بلده سيواصل العمل لتحقيق تلك الغاية على أساس استعراض قرارات عام ١٩٩٥ والنتائج التطلعية للمؤتمر.

٧٠ - **السيد هوانغ تشي تونغ** (فييت نام): رحب بالنجاح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي وأعرب عن الأمل بأن يوفر ذلك حافزا للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك وهو النزع التام للسلاح النووي. وأضاف قائلا إن معاهدة عدم الانتشار هي حجرالزاوية في نظام عدم الانتشار والوسيلة التي يمكن بها تمكين الدول الأطراف من العمل صوب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقطع على نفسها التزاما واضحا بالقضاء على جميع الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد. ومضى قائلا إنه على الرغم من أن التدابير المبينة في وثيقة النتائج الختامية ليست كاملة ولا شاملة كما كان يود معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإنها تمثل مع ذلك تقدما كبيرا في العمل صوب تحقيق هذا الهدف النبيل. وأردف قائلا إن وفد بلده يعرب عن صادق أمله بأن تراعى تلك التدابير من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة عامة والدول الحائزة للأسلحة النووية خاصة.

٧١ - واستطرد قائلا إن الرئيس يرحب بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر. وعلى الرغم من أن النتائج قد لا تبدو متكافئة مع ضخامة المهام والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي أو توقعات ذلك المجتمع، فيجب النظر إليها في ضوء الظروف السياسية السائدة.

٧٢ - وأضاف قائلا إنه وفقا للقرار ١ الذي اتخذ عام ١٩٩٥، بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة، كان المؤتمر موفقا في تطلعه إلى المستقبل وفي نظرته إلى الماضي. فقد تمكن من تقييم نتائج الفترة منذ عام ١٩٩٥ بما في ذلك تنفيذ التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة، وتحديد المجالات التي يمكن فيها السعي من أجل تحقيق مزيد من التقدم في المستقبل وسبل ذلك، بما في ذلك تعزيز تنفيذ أحكام المعاهدة وتحقيق عالميتها.

٧٣ - واسترسل قائلا إن من بين منجزات المؤتمر الرئيسية أنه أكد اعتقاده من جديد بأن المحافظة على سلامة المعاهدة وتنفيذها بصورة دقيقة أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين،

وقد أدرك المؤتمر الدور الحاسم للمعاهدة بالنسبة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى هذا فقد تم التوصل إلى اتفاقات بشأن استعراض تنفيذ المعاهدة، كما جرى الاعتراف بالتقدم المحرز في تنفيذ التزامات جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفي الوقت ذاته، تم حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إظهار مزيد من التصميم على تنفيذ تعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٧٤ - وأشار إلى التشديد مرة أخرى على الأهمية القصوى لتحقيق هدف عالمية المعاهدة. وفي هذا الصدد، تم حث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة وهي إسرائيل وباكستان وكوبا والهند على التقيد بها فورا ودون إبطاء. وجرى التشديد أيضا على أهمية الامتثال التام من جانب جميع الدول الأطراف لأحكام المعاهدة، كما سلط الضوء على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أهمية وضع ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تجاه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة، كما جرى الحث على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وقد جرى النظر بصورة متعمقة في الأغراض السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المناسبة في هذا الصدد.

٧٥ - وأشار إلى أن الأهم من ذلك أن المؤتمر وافق على بعض الخطوات العملية بشأن الجهود المنهجية والتدريجية لتنفيذ المسادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من القرار ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار السلاح النووي. ولا شك أن تنفيذ برنامج العمل هذا سيعجل باحتمالات تحقيق الهدف المشترك وهو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٧٦ - ومضى قائلا إن المؤتمر ركز أيضا على القضايا الإقليمية. وكانت الحالة في الشرق الأوسط والحالة في جنوب شرقي آسيا بصفة خاصة موضع نظر متعمق وتوصيات مناسبة. وقال في ختام كلمته إن المؤتمر أكد على الحاجة إلى الإبقاء على موضوع تحسين فعالية عملية استعراض المعاهدة وتعزيزها، قيد الاستعراض الدائم كما اتخذ قرارا يرمي إلى زيادة تعزيز فعالية عملية الاستعراض.

٧٧ - وكرر الإعراب في ختام كلمته عن أن المحصلة النهائية للمؤتمر الاستعراضي هي ثمرة حل وسط هش تم التوصل إليه بصعوبة بين مواقف متباينة ومتضاربة أحيانا وهو أفضل حل أمكن بلوغه في ظل الظروف السائدة.

٧٨ - أعلن انتهاء المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.